أثر النقد الحديثـــي فـــي مرويات التفسير

د. عبد السلام الهادي الأزهـــري*
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا
hesnawi41@gmail.com
تاريخ الاستلام 3 /1 / 7 / 2025م تاريخ القبول 12 / 9/ 2025م

The impact of modern criticism on interpretation narratives

ABDUSSALAM ALHADI ALAZHARI
Faculty member at the Libyan Academy for Graduate Studies

ABSTRACT
This research examines the complementary relationship between the sciences of interpretation and hadith, and how to identify authentic hadiths contained in tafsir books by scrutinizing weak chains of transmission and identifying fabricated versions of tafsir. It aims to highlight the efforts of hadith critics in authenticating the hadiths contained in tafsir books.
The research concludes that hadith scholars have a significant impact on criticizing tafsir narratives, as demonstrated by their efforts in authenticating the hadiths contained in tafsir books. It also demonstrates the importance of the chain of transmission in criticizing tafsir narratives, as it is a means of scrutinizing and distinguishing between statements. Furthermore, one of the conditions for an interpreter is to be knowledgeable in hadith, enabling them to engage with tafsir narratives and distinguish between authentic and unsound ones. Neglecting to criticize tafsir narratives has the effect of spreading false narratives and promoting them as religious.

Keywords
Criticism - Modern - Interpretation - Narrations - Chains of transmission

الملخـــــص:
يتناول هذا البحث العلاقة التكاملية بين علمَيْ التفسير والحديث، ومعرفة كيفية الوصول إلى الأحاديث الصحيحة الواردة في كتب التفسير، وذلك بتمحيص الأسانيد الضعيفة، وبيان نسخ التفسير الموضوعة. ويهدف إلى إبراز جهود نقاد الحديث في تخريج الأحاديث الواردة في كتب التفسير.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

وخلص البحث إلى أن العلماء الحديث أثـر كبير في نقد مرويات التفسير، ظهر ذلك من خلال جهودهم في تخرج الأحاديث الواردة في كتب التفسير، كما تبين أن أهمية الإسناد في نقد مرويات التفسير، وأنه طريق لتمحيص الأقوال وتمييزها. كما أن من شروط المُفسِّر أن يكون عالما بالحديث، كي يستطيع التعامل مع مرويات التفسير وتمييز الصحيح منها والسقيم، وأن التغافل عن نقد مرويات التفسير له أثر في نشر المرويات الباطلة وترويجها على أنها من الدين.

الكلمات المفتاحيـــة: النقد-الحديث- التفسير- الروايات- الأسانيد.

المقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فقد أنزل الله - تعالى - كتابه الكريم لهداية الناس إلى الصراط المستقيم، وأرسل رسوله محمداً لبيان ما فيه من الهداية والرشاد، فكان البيان النبوي هو الأساس في معرفة معاني كتاب الله تعالى. ويعد تفسير القرآن بالسنة من طرق التفسير المعتمدة، حيث ذَكر أهل العلم أنه ينبغي للمُفسِّر أن يكون عالماً بالحديث ونقده؛ ليجتنب ما لا يصح من الآثار.

مشكلة وتساؤلات البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما أوجه العلاقة بين علمَيْ التفسير والحديث؟
- كيف التعامل مع الأحاديث في كتب التفسير دون بيان درجتها من الصحة والضعف مع كثرة الاستدلال بها؟
- ما مراتب النسخ التفسيرية؟
- كيفية الاستفادة من مناهج المفسرين في التفسير؟
- ما ضوابط قبول مرويات التفسير؟
- ما جهود نقاد الحديث في تخريج الأحاديث الواردة في كتب التفسير؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتـــي:

- بيان العلاقة التكاملية بين علمَيْ التفسير والحديث.

- معرفة كيفية الوصول إلى الآثار الصحيحة في التفسير.
- معرفة مصادر التفسير وبيان مناهجها.
- تمحيص الأسانيد الضعيفة ونسخ التفسير الموضوعة واجتنابها.
- إبراز جهود نقاد الحديث في تخريج الأحاديث الواردة في كتب التفسير.

الدراسات السابقة :

على الرغم من كثرة الدراسات في حقل التفسير وعلومه، إلا أن مسألة أسانيد التفسير لم تحض بتحرير، ولعل دراستي هذه إضافة للجهود المبذولة في هذا الميدان.

منهج البحث :

استخدم الباحث المنهج النقدي والوصفي التحليلي في بيان النقد الحديثي لمرويات التفسير، كذلك المنهج المقارن بين مناهج المفسرين بغية الوصول إلى نتائج دقيقة.

عناصر البحث: قسمتُ البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. المبحث الأول: مفهوم التفسير والحديث والعلاقة بينهما. المطلب الأول – تعريف التفسير والحديث لغة واصطلاحا. المطلب الثاني – أهمية الإسناد في نقد التفسير. المطلب الثالث - تمييز رواة التفسير. المطلب الرابع – معرفة نُسخ أسانيد التفسير. المبحث الثاني: منهجية التعامل مع مرويات التفسير. المطلب الأول – أخذ مرويات التفسير من كتب الأحاديث الصحيحة. المطلب الثاني – معرفة مناهج المفسرين. المطلب الثالث - ضوابط قبول مرويات التفسير. المطلب الرابع - جهود المُحدِّثين في تخريج أحاديث التفسير. الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات. قائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول ـ مفهوم التفسير والحديث والعلاقة بينهما.

المطلب الأول – تعريف التفسير والحديث لغة واصطلاحا.

أولا – التفسير لغة: الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدل على بيان شيء وإيضاحه، وهي مصدر فسّر بمعنى الإظهار والتبيين والكشف، والفسر: كشف المغطّى، والتفسير: كشف المراد عن اللفظ المشكل[1].

ثانيا – التفسير اصطلاحا: علم يُعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحِكمه[2].

ثالثا – تعريف الحديث: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم قولاً أو فعلاً أو تقريراً وينقسم إلى:

-علم رواية: وهو العناية بنقل الحديث وضبطه وتحرير ألفاظه.

-علم دراية: يُميز المقبول من المردود، وعلم الجرح والتَّعديل وتواريخ الرواة، وعلل الحديث، وغيرها[3]

رابعا ـ العلاقة بين علمي التفسير والحديث:

إن علم التفسير من أجلِّ العلوم وأفضلها وأشرفها باعتبار أساسه وتاريخه وموضوعه وغايته، فأساسه: القرآن الكريم والحديث الشريف، وتاريخه: أول العلوم الإسلامية. وموضوعه: كلام الله تعالى. وغايته: معرفة معانيه وإدراك مراميه. يقول الإمام أحمد: "السنة عندنا آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم, والسنة تفسر القرآن, وهي دلائل القرآن"[4]. وقال ابن أبي حاتم: "فإن الله عز وجل ابتعث محمدا رسوله صلى الله عليه وسلم إلى الناس كافة، وأنزل عليه الكتاب تبيانا لكل شيء، وجعله موضع الإبانة عنه فقال: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ)[5] وقال عز وجل: (وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ)[6] فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله عز وجل أمره، وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس، وما أراد الله عز وجل به وعني فيه، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه وموجباته وآدابه ومندوبه وسننه التي سنها، وأحكامه التي حكم بها وآثاره التي بثها، فلبث صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة ثلاثا وعشرين سنة، يقيم للناس معالم الدين، يفرض الفرائض، ويسن السنن، ويمضي الأحكام ويحرم الحرام ويحل الحلال، ويقيم الناس على منهاج الحق بالقول والفعل، فلم يزل على ذلك حتى توفاه الله عز وجل وقبضه إليه صلى الله عليه وسلم وعلى آله أفضل صلاة وأزكاها، وأكملها وأذكاها"[7].

المطلب الثاني – أهمية الإسناد في نقد التفسير.

يُعدُّ الإسناد من خصائص الأمة الإسلامية؛ لما له من أهمية في تبليغ الشريعة وعلومها، ويُعتبر شرطاً أساسيّاً في كل علم منقول، ولا تقتصر معرفة الحديث بتسمية رجال الإسناد فيه، بل لابد من معرفة حالهم من العدالة والضبط، وقد بذل علماء الحديث جهوداً كبيرة في ذلك، حتى برز (علم رجال الحديث).

ولا بد من الوقوف على أهمية الإسناد والدور الذي يلعبه في عملية نقل الأخبار، وذلك مخافة ألا يشوب الأخبار تغيير أو لبس أو كذب[8].

وفيما يلي أورد أقوالاً لنقاد الحديث حول أهمية الإسناد:

- يقول عبد الله بن المبارك: "الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"[9].

- وقال أبو عبد الله الحاكم: "فلولا الإسناد وطلب هذه الطائفة له، وكثرة مواظبتهم على حفظه، لدرس منار الإسلام، ولتمكَّن أهل الإلحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث، وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرَّت عن وجود الأسانيد فيها كانت بُتراً"[10].

وكان العلماء يسوقون سنداً طوله سطرين أو أكثر، من أجل نقل جملة صغيرة أو كلمة واحدة عن قائلها، وعلم الإسناد له أهمية حتى في العلوم الأخرى، كالتفسير والفقه واللغة والطب، فهو يُبيّن المصدر وصحة النقل منه، ويُعرّف بالناقلين للأخبار، فما مِن راو في كتب الحديث – على اختلاف مراتبهم – إلا وله ترجمة وافية بأخباره؛ مما يعزز الشفافية في نقل أخباره[11].

إذن، فمنهج الحديث منهج متَّزنٌ يُلزم الرواة بذكر الإسناد حتى يقبل منهم ما يروون.

ومسألة الإسناد الصحيح مشروطة في علم التفسير الذي يحوي أسباب النزول والقراءات والأحاديث المرفوعة التفسيرية، وكلها لها أثر في فهم المراد من الآيات القرآنية.

يقول ابن الجزري وهي يتكلم عن شروط القراءة: "وقولنا (وصح سندها)، فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم"[12].

وقد اعتنى المتقدمون من المحدثين بمرويات التفسير ونقدها كغيرها من أبواب العلم، ولهم في ذلك أخبار وآثار، فمن ذلك:

- ما رواه علي بن الحسين بن واقد قال: ذهب رجل بجزء من أجزاء تفسير مقاتل إلى عبد الله بن المبارك، قال: فأخذه عبد الله منه، وقال: دعه، قال: فلما ذهب يسترده، قال: يا أبا عبد الرحمن، كيف رأيت؟ قال: يا له من علم لو كان له إسناد[13].

-وقال إبراهيم الحربي: لما قرأ وكيع التفسير قال للناس: خذوه، فليس فيه عن الكلبي ولا ورقاء شيء.

- وقال أبو يعلى الخليلي: "وجماعة من العلماء كرهوا تصنيف التفسير إلا ما يكون عن الثقات، وعابوا على الحسن البصري أنه لم يبين ما فسَّر ولم ينسبه إلى قائله"[14].

-وقال عثمان بن زائدة الرازي: قدمتُ الكوفة قدمة، فقلت لسفيان الثوري: من ترى أن أسمع منه؟ قال: عليك بزائدة وسفيان بن عيينة، قلت: فأين أبو بكر بن عياش؟ قال: إن أردتَ التفسير فعنده[15]

- وقال علي بن المديني في عبد الله بن أبي نجيح: أما التفسير فهو فيه ثقة يعلمه، قد قفز القنطرة[16]، وكما قال السيوطي من أن الذي صحَّ من التفسير المرفوع قليل جدا، فوجود روايات كثيرة من قبيل المرفوع يدعونا للتثبت من صحتها[17].

ومما يدل على أهمية نقد مرويات التفسير ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى- : "فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدمة تتضمن قواعد كلية، تعين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحق وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل؛ فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغَثِّ والسمين، والباطل الواضح والحق المبين"[18].

خطورة عدم نقد أسانيد التفسير:

يقول ابن تيمية: "وأما أحاديث سبب النزول فغالبها مرسل، ليس بمسند، ولهذا قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثلاث علوم لا إسناد لها - وفي لفظ - ليس لها أصل: التفسير والمغازي والملاحم ويعني أن أحاديثها مرسلة"[19]، ويقول الزركشي مُنبهاً المفسر ما ينبغي مراعاته: "لطالب التفسير مآخذ كثيرة منها: النقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا هو الطراز الأول، لكن يجب الحذر من الضعيف فيه والموضوع، فإنه كثير، وإن سواد الأوراق سواد في القلب، ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير، قال المحققون من أصحابه: ومراده أن الغالب أنها ليس لها أسانيد صحاح متصلة"[20]. وعن أبي عمار المروزي قال: قيل لنوح بن أبي مريم المروزي: مِن أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟! فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديث حسبة[21] .

فالتغافل عن نقد مرويات التفسير له أثر في نشر المرويات الباطلة وترويجها على أنها من الدين، فالحاجة مُلحة لمن أراد تفسير كتاب الله تعالى وتدبره أن تكون له دراية بالصحيح منه والسقيم.

المطلب الثالث - تمييز رواة التفسير.

الرواة ليسوا على درجة واحدة من الحفظ والإتقان، فمنهم من هو ثقة ضابط في جميع أحواله، ومنهم من ضبطه نسبيٌّ في مجال دون آخر.

وقد نصَّ نقاد الحديث على تمييز هؤلاء ومعرفة اختصاصهم، قال يحيى بن سعيد: تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث، ثم ذكر ليث بن أبي سلم،

وجويبر بن سعيد، والضحاك ومحمد بن السائب، وقال: هؤلاء لا يحمد أمرهم، ويكتب التفسير عنهم[22].

والكتابة عنهم في التفسير تُحتمل؛ لأنهم قد اعتَنوا بذلك، فصاروا مِن أئمة التفسير، وكذلك مِن أئمة اللغة.

وعن يحيى بن معين قال: اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمد بن كعب في التفسير، وأما أحاديث نافع وغيرها فليس بشيء، التفسير حسن. يعني ما يرويه عن محمد بن كعب القرظي في تفسير القرآن، وغالبه أو جميعه من كلامه غير مرفوع[23].

ونظير هذا قول سعيد بن عبد العزيز الدمشقي في سعيد بن بشير: كان غالب علمه التفسير، خذ عنه التفسير ودع ما سوى ذلك، فإنه كان حاطب ليل[24].

وقال أحمد بن سيار المروزي: جويبر بن سعيد كان من أهل بلخ، وهو صاحب الضحاك، وله رواية ومعرفة بأيام الناس، وحاله حسن في التفسير، وهو لين في الرواية[25].

فمما سبق عرضه من أقوال يتبين أن نقاد الحديث ميزوا الرواة على حسب اختصاصهم، وأن من كان منهم ضيفا لا يلزم رد كل مروياته

المطلب الرابع – معرفة نُسخ أسانيد التفسير.

وهي عبارة عن آثار وردت في تفسير القرآن الكريم بُثَّت في آيات وسور القرآن الكريم، مروية بأسانيد متَّحدة الى أصحابها، كـ"نسخة عبدالرزاق, عن معمر, عن قتادة" مثلاً, فتجد الإسناد يتكرر في تفسير سور القرآن والمتون مختلفة[26].

فمثلا هناك عدت نُسخ رُويت عن ابن عباس رضي الله عنهما، منها ما يثبت، ومنها ما لا يثبت، وهي كالتالي:

أولا ـ الثابت منها:

– أربدة عن ابن عباس رضي الله عنه وقد رويت عن طريق أبي إسحاق السبيعي.

– باذان عن ابن عباس, ونقل عنه من طريقين.

– السدي, عن أبي صالح, عن ابن عباس, وهذه مقبولة.

– الكلبي, عن أبي صالح عن ابن عباس وهذه لا يعتد بها.

– أبو ظبيان عن ابن عباس, ورويت عن طريق الأعمش, وقابوس بن أبي ظبيان.

– سعيد بن جبير, عن ابن عباس, وقد نقلت بعشر طرق كلها مقبولة إلا طريق عمار الدهني, عن سعيد بن جبير, عن ابن عباس, فإنها منقطعة بين عمار وسعيد بن جبير.

ـ وأصحُّ المرويات عن عبد الله بن عباس: رواية مجاهد بن جبر عن ابن عباس.

قال الثوري: "إذا جاءك التفسير عن مجاهد، فحسبُكَ به"[27].

ثانيا ـ النسخ التي لا تثبت:

– الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس, فهي منقطعة.

– عطاء الخراساني, عن ابن عباس, تحتاج إلى دراسة مستقلة; للنظر فيها بين ما يروى عن ابن عباس.

– قتادة بن دعامة, عن ابن عباس, فهي منقطعة[28].

- وهناك تفسير يُنسب إلى ابن عباس بعنوان "تنوير المقباس من تفسير ابن عباس" جمعه مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، وأن ما روي عن ابن عباس في هذا الكتاب يدور على محمد بن مروان السدي الصغير، عن محمد بن السائب الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وهذه الطريق هي من أوهى الطرق[29].

يقول ابن حبان: "موسى بن عبد الرحمن الصنعاني شيخ دجال يضع الحديث روى عنه عبد الغني بن سعيد الثقفي وضع على ابن جريج عن عطاء ابن عباس كتابا في التفسير، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس، ولم يحدث به ابن عباس ولا عطاء سمعه ولا ابن جريج سمع من عطاء، وإنما سمع ابن جريج من عطاء الخراساني عن ابن عباس في التفسير أحرفا شبيها بجزء، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئا، ولا رواه لا تحل الرواية عن هذا الشيخ، ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار"[30].

وقال السيوطي: إن أوهى الطرق التي نقلت لنا تفسير ابن عباس هي طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك رواية محمد بن مروان السّدي الصغير فهي سلسلة الكذب"[31].

المبحث الثاني ـ منهجية التعامل مع مرويات التفسير.

المطلب الأول ـ أخذ مرويات التفسير من كتب الأحاديث الصحيحة.

لا شك أن الأحاديث النبوية مصدر من مصادر التفسير، وطريق من طرق معرفته، وهذا المصدر متوقف على صحة نسبته لقائله.

يقول ابن أبي حاتم الرازي: "فإن قيل: كيف السبيل إلى معرفة ما ذكرت من معاني كتاب الله عز وجل ومعالم دينه؟ قيل: بالآثار الصحيحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه النجباء الألباء الذين شهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، رضي الله تعالى عنهم، فإن قيل: فبماذا تُعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء

الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان"[32].

وعن عبد الرّحمن بن مهديّ قال: "لا يجوز أن يكون الرّجل إماما حتّى يعلم ما يصحّ ممّا لا يصحّ، وحتّى لا يحتجّ بكلّ شيء، وحتّى يعلم مخارج العلم"[33].

وتعد كتب متون الحديث من مصادر التفسير المليئة بالأحاديث والآثار، وقد نهج مؤلفوها إلى ترتيبها على الكتب والأبواب، ومن ضمن هذه الكتب كتاب "تفسير القرآن"[34]

وسأقتصر في هذا المطلب على (صحيح البخاري) نظراً لاشتراطه الصحة في كتابه. لما رأي البخاري ما سبقه من التصانيف وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين، والتزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه[35]، وقد جمع البخاري في صحيحه تحت كتاب "تفسير القرآن" أكثر من أربعمائة باب، ضمت أكثر من خمسمائة حديث، فهي مادة حديثية تفسيرية صحيها شملت علوم التفسير من أسباب للنزول وبيان معاني الكلمات والناسخ والمنسوخ وغيرها[36].

المطلب الثانـــي – معرفة مناهج المفسرين:

لقد عمل كثير من العلماء على تفسير كتاب الله – تعالى- ، وتنوعت تصانيفهم وأساليبهم في التفسير، فمن مطولة ومن مختصرة، ومن تفاسير تكثر فيها الأحاديث، وأخرى تقل فيها. ولا بد للمشتغل بالتفسير أن يكون على دراية بمناهج المفسرين وتنوع أساليبهم؛ لكي ينتقي صحيح الأقوال ويرد الضعيف. فبعض التفاسير تكثر فيها الأحاديث الموضوعة والأقوال الشاذة، ولا يخفى ما لنقلها ونشرها من آثار سلبية.

من هنا كان لزاما ذِكر أهم التفاسير التي اعتنت بالأسانيد الصحيحة، وفيما يلي بيانها:

أولا – التفاسير المسندة:

وهي التي يغلب عليها النقل بالإسناد وبيان درجته صحة وضعفا، وأذكر منها:

ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لـ: محمد بن جرير الطبري ، وفيه يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين، كمقاتل بن بكير والكلبي"[37] ، ويقول- أيضا- : "وأما أهل العلم الكبار أهل

التفسير، مثل: تفسير محمد بن جرير الطبري، وبقي بن مخلد، وابن أبـي حـاتم، وابـن المنـذر، وعبـد الـرحمن بـن إبـراهيم دحـيم، وأمثـالهم، فلـم يـذكروا فيهـا مثـل هـذه الموضوعات"[38].

ـ تفســـير القرآن العظيـــم: لابن أبي حاتم الرازي. حيث يقول في مقدمـة تفسـيره: "سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن مختصـرا بأصـح الأسـانيد، وحـذف الطرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السـور، وأن نقصـد لإخـراج التفسـير مجردا دون غيره، متقصين تفسير الآي حتى لا نترك حرفا من القرآن يوجد له تفسـير إلا أخرج ذلك، فأجبتهم إلى ملتمسهم... فتحريـتُ إخـراج ذلـك بأصـح الأخبـار إسـنادا، وأشبهها متنا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صـلى الله عليـه وسـلم لـم أذكـر معـه أحدا من الصحابة ممن أتى بمثـل ذلـك، وإذا وجدتـه عـن الصـحابة فـإن كـانوا متفقـين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الأسانيد"[39].

معالم التنزيل في تفســـير القـرآن: للحسين بن مسعود البغوي. قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "ولهذا لما كان البغوي عالما بالحديث، أعلم به من الثعلبي والواحدي، وكان تفسيره مختصر تفسير الثعلبي، لم يذكر في تفسيره شيئا من الأحاديث الموضوعة التي يرويها الثعلبي، ولا ذكر تفاسير أهل البدع التي ذكرها الثعلبي، مع أن الثعلبي فيه خير ودين، لكنه لا خبرة له بالصحيح من الأحاديث، ولا يميز بين السنة والبدعـة فـي كثيـر من الأقوال"[40].

وسئل أيضا رحمه الله تعالى عن أي التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنة: الزمخشـري أم القرطبي أم البغـوي، أم غيـر هـؤلاء؟ فأجـاب: " أمـا التفاسـير الثلاثـة المسـئول عنهـا فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة "البغوي" لكنه مختصـر مـن "تفسـير الثعلبـي" وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه وحذف أشياء غير ذلك"[41].

تفسير القرآن العظيم: ابن كثير: حيث يذكر الأحاديث في أكثر المواضع بأسانيدها من دواوين السنة ومصادرها، وكثيراً ما يذكر تعليل الضعيف منهـا، ولكنـه يحـرص أشـد الحرص على أن يذكر الأحاديث الصحاح، وإن ذكر معها الضـعاف، فكتابـه - بجانـب أنه تفسير للقرآن - معلم ومرشد لطالب الحديث، يعرف به كيف ينقد الأسانيد والمتون، وكيف يميز الصحيح مـن غيـره[42]، وتفسـيره مـن أجـل التفاسـير، إن لـم يكـن أجلهـا وأعظمها، جمع فيه بين التفسير، والتأويل والرواية والدراية، مـع العنايـة التامـة بـذكر الأسـانيد، وبـيَّن صـحيحها مـن ضـعيفها مـن موضـوعها، ونقـد الرجـال، والجـرح، والتعديل، واستيفاء الآيـات فـي الموضـوع الأول وتفسـير القـرآن بـالقرآن، مـع حسـن

البيان، وعدم التعقيد، وعدم التشعيب في المسائل، والاستطراد الكثير، ومن خصائص هذا التفسير العظيم: أنه يعتبر نسيج وحده في التنبيه على الإسرائيليات والموضوعات في التفسير، تارة يذكرها، ويعقب عليها بأنها دخيلة على الرواية الإسلامية، ويبين أنها من الإسرائيليات الباطلة المكذوبة، وتارة لا يذكرها بل يشير إليها، ويبين رأيه فيها[43].

وفي المقابل توجد بعض مصنفات التفسير تحوي شيئًا من الموضوعات، وهي: تفسير الثعلبي، وتفسير الواحدي، وتفسير الزمخشري، وهذه الكتب الثلاثة تروي حديثًا في فضائل السور عن أُبَي بن كعب فيه فضل سور القرآن سورةً سورة، وهو حديث موضوع كما نصَّ على ذلك جمع من العلماء، منهم ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، قال: "قد فرق هذا الحديث أبو إسحاق الثعلبي في تفسيره فذكر عند كل سورة منه ما يخصها وتبعه أبو الحسن الواحدي في ذلك ولا أعجب منهما لأنهما ليْسَا من أصحاب الحديث ... وهذا حديث فضائل السور مصنوع بلا شك"[44].

وإذا كان تفسير الثعلبي وصاحبه الواحدي ونحوهما فيها من الغريب الموضوع في الفضائل والتفسير ما لم يجز معه الاعتماد على مجرد عزوه إليها، فكيف بغيره؛ كتفسير أبي القاسم القشيري، وأبي الليث السمرقندي، وحقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي الذي ذكر فيه عن جعفر ونحوه ما يعلم أنه من أعظم الكذب[45].

وأما ما نقله من تفسير الثعلبي، فقد أجمع أهل العلم بالحديث أن الثعلبي يروي طائفة من الأحاديث الموضوعات؛ كالحديث الذي يرويه في أول كل سورة عن أبي أمامة في فضل تلك السورة، وكأمثال ذلك، ولهذا يقولون: هو كحاطب ليل[46].

المطلب الثالث ـ ضوابط قبول مرويات التفسير:

يوجد رواة للأحاديث متكلم فيهم، وفي نفس الوقت لم يرد النقاد كل مروياتهم، وإنما قبلوها لقرائن معينة، أذكر منها:

أولا ـ الاختصاص: وذلك لاختصاصهم في علم معين، فهم حجة فيما اختصوا فيه، فهذا حجة في التفسير، وآخر حجة في المغازي والسير.

والذي يعنينا في هذا الأمر قبول رواية المتكلم فيهم في مجال التفسير، لكثرة اشتغالهم به. يقول الخطيب البغدادي: "التفسير يتضمن أحكاما طريقها النقل، فيلزم كتبه، ويجب حفظه، إلا أن العلماء قد احتجوا في التفسير بقوم لم يحتجوا بهم في مسند الأحاديث المتعلقة بالأحكام، وذلك لسوء حفظهم الحديث، وشغلهم بالتفسير، فهم بمثابة عاصم بن أبي النجود، حيث احتج به في القراءات دون الأحاديث المسندات؛ لغلبة علم القرآن

عليه، فصرف عنايته إليه"[47]. وقد أشار الزركشي إلى أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عمن يعتبر تفسيره، وقسم لم يرد. وهو أنواع: إما أن يرد التفسير عن النبي صلى الله عيه وسلم أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين.

فالأول: يبحث في عن صحة السند، والثاني: ينظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم، وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه.

وأما النوع الثاني من الأخبار، فهي أحاديث اتفق أهل العلم بالحديث على ضعف مخرجها[48].

ويقول البيهقي موضحا أحوال الناقلين للروايات: "وهذا النوع على ضربين:

-ضرب رواه من كان معروفا بوضع الحديث والكذب فيه، فهذا الضرب لا يكون مستعملا في شيء من أمور الدين إلا على وجه التّليين.

-وضرب لا يكون روايه متهما بالوضع، غير أنه عرف بسوء الحفظ وكثرة الغلط، في رواياته، أو يكون مجهولا لم يثبت من عدالته وشرائط قبول خبره ما يوجب القبول.

فهذا الضرب من الأحاديث لا يكون مستعملا في الأحكام، كما لا تكون شهادة من هذه صفته مقبولة عند الحكّام، وقد يستعمل في الدعوات والترغيب والترهيب، والتفسير والمغازي فيما لا يتعلق به حكم.

وعن يحيى بن سعيد قال: "تساهلوا في أخذ التفسير عن قوم لا يوثقونهم في الحديث ثم ذكر ليث بن أبي سلم وجويبر بن سعيد والضحاك ومحمد بن السائب وقال: هؤلاء لا يحمد أمرهم ويكتب التفسير عنهم"[49].

وقد أشار البيهقي أيضا إلى قرينة أخرى في تعليله لكلام يحيى القطان عن التساهل: "وإنما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم، لأن ما فسروا به ألفاظه تشهد لهم به لغات العرب، وإنما عملهم في ذلك الجمع والتقريب فقط"[50].

وخلاصة القول أنه ينبغي التشدد في الأحاديث المرفوعة في التفسير ومدى صحة نسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن التساهل لا يكون فيما ثبت خطؤه، ولو كان من رواية أكابر الثقات.

ثانيا ـ تفسير الصحابي المتعلق بسبب النزول له حكم الرفع: كقول جابر رضي الله عنه: كَانَتِ اليَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا جَاءَ الوَلَدُ أَحْوَلَ، فَنَزَلَتْ: (نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ)[51].

قال الحاكم: "هذا الحديث وأشباهه مسندة عن آخرها، وليست بموقوفة، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا وكذا فإنه حديث مسند"[52].

ثالثا - الرجوع للحديث الصحيح إذا وجد: للمفسر الرجوع للحديث استدلالا واستنباطا وترجيحا في عرض المسائل التي تعرض له في التفسير، لتكون له قاعدة واضحة في تفسيره. وأضرب مثالا من تفسير الشنقيطي: في تفسير قوله تعالى: (وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ)[53]. يقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى: "فهذا هو جملة الكلام في حديث ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم أنه فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة، وقد علمت أنه لم يثبت من وجه صحيح، بحسب صناعة علم الحديث"[54].

المطلب الرابع - جهود نقاد الحديث في تخريج أحاديث التفسير.

شاب بعض كتب التفسير آثار ضعيفة وموضوعة، كون مؤلفيها لم تكن له دراية كافية بتمييز الصحيح من السقيم، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: "والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، وكان حاطب ليل، ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع"[55]. وقد انبرى بعض نقاد الحديث وانصبت جهودهم لتنقية ما خالط هذه التفاسير من الدخيل، وفيما يلي أذكر أهم هذه الجهود:

أولا - تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي. وهو تخريج للأحاديث الواردة في تفسير الكشاف للزمخشري، حيث استوعب ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثر من تبين طرقها وتسمية مخرجيها، لكنه فاته كثير من الأحاديث المرفوعة التي يذكرها الزمخشري بطريق الإشارة ولم يتعرض غالبا لشيء من الآثار الموقوفة، وبلغت الأحاديث والآثار التي وردت في تفسير الزمخشري ما يقارب (1500) حديثا[56].

ثانيا - الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني: وهو تلخيص للكتاب السابق، حيث استدرك على تخريج الزيلعي مع زوائد وفوائد.

ثالثا - الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي: لـ: زين الدين عبد الرؤوف المناوي، حيث يقول في مقدمة كتابه: "إنني قد وقفت على عدة تخاريج للأحاديث الواقعة في الكشاف ولم أقف على من أفرد تخريج الأحاديث الواقعة في تفسير القاضي -طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه - بتأليف مستقل، مع دعاء الحاجة بل

الضرورة إلى ذلك أشد، إذ منها الصحيح، والضعيف والموضوع، وما لا أصل له، ولم يوقف له على خبر بالكلية"[57].

رابعا ـ العُجاب في بيان الأسباب، لابن حجر العسقلاني: حيث يقول في مقدمته: "ولما وقفت على هذه الخطبة لخطابها، وسعيت إلى الوصول لألج من أبوابها فوجدته ـ رحمه الله ـ قد وقع فيما عاب، من إيراد كثير من ذلك بغير إسناد مع تصريحه بالمنع إلا فيما كان بالرواية والسماع، ثم فيما أورده بالرواية والسماع ما لا يثبت لوهاء بعض رواته، ثم ما اقتضاه كلامه أن الممنوع أن يساق الخبر من غير رواية دون سياق برواية أو سماع لا يكون فيه ذلك ليس بمسلم طردا ولا عكسا، بل المحذور أن يكون الخبر من رواية من لا يوثق به سواء ساق المصنف سنده به أم لم يسقه، فكم من سند موصول برواية كذاب أو متروك أو فاحش الغلط، وكم من خبر يذكر بغير سند، وينبه على أنه من تصنيف فلان مثلا بسند قوي، أفيرتاب مَنْ له معرفة أن الاعتماد على الثاني هو الذي يتعين قبوله، أو يشك عالم أن الاعتماد على الأول هو الذي يتعين اجتنابه؟"[58].

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبي المكرمات، فبعد هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية:

ـ التكامل المعرفي بين علمي الحديث والتفسير، وأنه لا غنى لأحدهما عن الآخر، فمن طرق التفسير: تفسير القرآن بالسنة.

ـ لعلماء الحديث أثر كبير في نقد مرويات التفسير، ظهر ذلك من خلال جهودهم في تخرج الأحاديث الواردة في كتب التفسير.

ـ تبين أهمية الإسناد في نقد مرويات التفسير، وأنه طريق لتمحيص الأقوال وتمييزها.

ـ اشترط العلماء في المُفسِّر أن يكون عالما بالحديث، كي يستطيع التعامل مع مرويات التفسير وتمييز الصحيح منها والسقيم.

ـ الإسناد الصحيح مسألة مشروطة في علم التفسير، وتشمل: أسباب النزول والقراءات والأحاديث المرفوعة.

ـ معرفة مناهج المفسرين يُسهم في التفسير الصحيح، وتجنب السقيم، حيث تبين خلال البحث أنواع هذه التفاسير فمنها المسندة ومها غير ذلك.

ـ التغافل عن نقد مرويات التفسير له أثر في نشر المرويات الباطلة وترويجها على أنها من الدين.

ـ عند الترجيح لا بد من معرفة صحة الروايات التفسيرية قبل إثبات التعارض بينها.

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

القرآن الكريم برواية حفص.

(1) ينظـــــر : مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، 1979م.، 504/4. ولسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

(2)البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، 1376 هـ - 1957 م.، 13/1.

(3) ينظر القاصد إلى أسنى المقاصد، ابن الأكفاني، تحقيق عبد المنعم محمد عمر، دار الفكر العربي، القاهرة.، ص160. وتحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.، 23/1.

(4)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق: أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، 1423هـ - 2003م. ، 176/1.

(5) سورة النحل: 44.

(6) سورة النحل: 64.

(7)الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند. دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م.، 1/1.

(8) ينظر الوضـــع في الحديث، عمر فلاته، دار المنهاج - الطبعة : الأولى، 1437 هـ - 2016 م، 16/2.

(9)المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج بيروت، دار إحياء التراث العربي أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، 15/1.

(10)معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، 1397هـ - 1977م. ، ص6.

(11) ينظر : الإسناد من الدين، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، الطبعة : الثالثة ، 1435 هـ - 2014 م.، ص 34، 35.

(12) ينظر : النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.، 13/1.
(13)تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002 م.، 161/13.
(14)الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـــ.، 393/1.
(15) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 81/1.
(16)سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة: 1427هـ - 2006 م. 6/ 274.
(17) ينظر الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.
إرشاد ، 208/4.
(18)مقدمة في أصول التفسير، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1409ه، 1980م. ، ص7.
(19)منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، المحقق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406هـ، 1986م ، 316/7.
(20) ينظر البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 156/2.
(21)المدخل إلى كتاب الإكليل، أبو عبد الله الحاكم، المحقق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة – الاسكندرية.، ص54.
(22) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، 194/2.
(23)شرح علل الترمذي، لابن رجب، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.، 805/2.
(24)الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو العقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م. ، 100/2.
(25) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر، مطبعة دائرة المعارف، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.، 124/2.
(26) ينظر أسانيد نسخ التفسير، عطية الفقيه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة، 2007م.، ص63.
(27)جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.، 91/1.
(28) ينظر : مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.، ص372.
(29) ينظر : المنار في علوم القرآن، محمد علي الحسن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ 2000 م.، ص223.
(30)- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.، 242/2.

(31) الإتقان في علوم القرآن، 209/4.
(32) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، 2/1.
(33)المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، اعتنى به وخرَّجَ نقُولَه: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة، 1437 هـ - 2017 م. ، 603/2.
(34) في المصنفات قبل الصحيحين وجدت كتب مختصرة متعلقة بعلوم القرآن، ككتاب القرآن في موطأ مالك
وكتاب فضائل القرآن في مصنف عبد الرزاق الصنعاني، وكتاب فضائل القرآن مصنف ابن أبي شيبة.
(35) ينظر هُدى الساري لمقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الرسالة العالمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1434هـ - 2013 م.، 8/1.
(36) ينظر صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت، الطبعة: الأولى، 1433هـ - 2012 م. . صحيح البخاري، كتاب التفسير، 144/2.
(37)مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، المحقق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة : الثالثة، 1426 هـ - 2005 م. ، 385/13.
(38) منهاج السنة النبوية، 12/7.
(39)تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية 1420هـ - 1999 م.، 14/1.
(40) منهاج السنة النبوية، 12/7.
(41) مجموع الفتاوى، 385/13.
(42) ينظر: عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، أحمد شاكر، نشر دار الوفاء، الطبعة الثانية، 1426هـ، 2005م.، 9/1.
(43) ينظر : الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد أبو شُهبة، مكتبة السنة، الطبعة: الرابعة.، ص129.
(44)الموضوعات، عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1388 هـ - 1968 م.، 240/1.
(45)- الرد على البكري، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1417هـ .، 59/1.
(46) ينظر منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، 12/7.
(47)الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف – الرص413.
(48) ينظر البرهان في علوم القرآن، 172/2.
(49)دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1405 هـ.، 37/1.
(50) المصدر نفسه، 37/1.
(51) سورة البقرة: 223. والحديث أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم وقدموا لأنفسكم)، ح4528.
(52) معرفة علوم الحديث، ص20.

(53) سورة الحج، 27.
(54)- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، 1415 هـ - 1995 م. ، 313/4.
(55) مقدمة في أصول التفسير، ص31.
(56) ينظر تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للزيلعي، تحقيق عبد الله السعد، وزارة الأوقاف – السعودية، الطبعة: الأولى، 1424هـ - 2003م.، ص9.
(57) ينظر : الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي، زين الدين عبد الرؤوف المناوي، المحقق: أحمد مجتبى، دار العاصمة – الرياض.، 87/1.
(58)العجاب في بيان الأسباب، أحمد بن علي بن حجر، المحقق: عبد الحكيم الأنيس، دار ابن الجوزي. ، 200/1.